المانجمت العمومي كمدخل لنجاح المبادرة الوطنية و التنمية المحلية

PUBLIC MANAGEMENT AS AN INTRODUCTION TO THE SUCCESS OF THE NATIONAL INITIATIVE AND LOCAL DEVELOPMENT

د. بلغنامي نجاة وسيلة
المركز الجامعي تندوف علي كافي
كلية علوم التسيير/ مخبر التنمية المحلية المستدامة و المقاولاتية: تعبئة وازدهار
تندوف
Wacila20006@hotmail.fr

د. فردي حماد
المركز الجامعي تندوف علي كافي
الكلية علوم التسيير/ مخبر التنمية المحلية المستدامة و المقاولاتية: تعبئة وازدهار
تندوف
ardi.molay@yahoo.com

د. علالي مختار
جامعة محمد طاهري بشار
كلية علوم التسيير/ مخبر الدراسات الاقتصادية
بشار
allali_mokhtar_dg@yahoo.fr

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، **الإيميل:** Wacila20006@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/01/12 تاريخ القبول: 2020/06/25 تاريخ النشر: 2020/07/21

الملخص:

حاولنا في هذه الدراسة رصد و تحليل دو وحدات الإدارة المحلية لتحقيق التنمية الشاملة وتقديم الخدمات العامة للحد من البيروقراطية و ترشيد صانعي واتخاذ القرار الذي يتناول تطبيقات الإدارة العمومية و اثرها كآلية لتحسين مستوى الاستجابة ، و الفعالية ، و النزاهة في الخدمة العمومية بمعالجتنا اطار نظري يتناول اطار مفاهيمي لكل من الادارة و الخدمة العمومية من خلال الإحاطة الكلية بالتعاريف الخصائص المبادئ و الاهداف و اثرها على الخدمات المقدمة للمواطنين و التنمية المحلية في إطار تطبيقي يعاين واقع تطبيقها في الجماعات المحلية .باعتبار ها النواة الأساسية لتحقيق التنمية في ا لجزائر من خلال مساهمة ا لوحدات المحلية في التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : مناجمت عمومي ، تنمية ، خدمة عمومية ، ادارة محلية، لا مركزية

ABSTRACT

In this study, we tried to monitor and analyze the role of local administration units to achieve comprehensive development and provide public services to

reduce bureaucracy, rationalize decision-makers that address public administration applications and their impact as a mechanism to improve responsiveness, efficiency and integrity in the public service. Conceptualization of the administration and the public service through the general briefing of the definitions Characteristics Principles and objectives and their impact on the services provided to citizens and local development in an applied framework that examines the reality of their application in the local communities. Realize development in Algeria through the contribution of local units to sustainable development.
Keywords: Management Public, Development, Public Service, Local Administration, Decentralized
Jel classification code: H83,M21, D73

المقدمة :

أدى التغيير الذي حدث في جميع المجتمعات وتغير مفهوم الدولة ووظائفها إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به كل من الحكومات الوطنية والوحدات المحلية في الجزائر. بحيث أصبح موضوع التنمية المحلية محل مراقبة وتقييم دائم من قبل الساسة والخبراء الاقتصاديين، ويتضح ذلك من خلال خطاباتهم السياسية وتحليلاتهم الاقتصادية للواقع التنموي المحلي للرقي بتحقيق الانتعاش الاقتصادي و بلوغ اهداف التنموية الوطنية . و نظرا للاهتمام المتزايد بموضوع التنمية المحلية واعتبار البلدية النواة المحلية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية المحلية اصبح المواطن الجزائري، من خلال تمثيله للمجتمع المدني، يعير اهتماما كبيرا ومتابعة ميدانية لموضوع التنمية المحلية، ويستحضر نتائجه التقييمية عند كل استحقاق انتخابي أو زيارة لوفد رسمي للحكومة، والتي غالبا ما يعبر عن عدم رضاه بنتائج التنمية ببلديته . بالموازاة مع هذا التحول عرف العالم العديد من المستجدات الدولية المتمثلة في العولمة،الطفرة التكنولوجية، الثورة الرقمية ،المعلومات الاتصالات والتي غيرت المفاهيم الإدارية ، حيث تم إدخال هذه التقنية في معظم الأجهزة الحكومية والخاصة وعلى الأخص في الأجهزة الإدارية، التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للمواطنين وأصبح من غير الممكن التفكير في التنمية في أي مجال دون الاهتمام بالقضايا المتصلة بأنظمة المعلومات ومواردها، بالإضافة إلى المعلومات الجغرافية ، الاستشعار عن بعد ، التنمية المستدامة،

والحكم الراشد. و من هنا اصبح جليا الانتقال من الإدارة التقليدية الروتينية الجامدة إلى الإدارة الحديثة بمفهومها المعاصر فتباينت أشكالها و أساليبها إلا ان إجماع الباحثين أفرز نوعين من الإدارة على أن لهما السبق و التميز و الانتشار و التأثير الجذري على الفكر الإداري الحديث و هما : إدارة الجودة الشاملة و الإدارة الإلكترونية . لإعطاء مصداقية أكثر للإدارة أمام المواطن و تعزيز الثقة بينه ، سطرت الجزائر العديد من البرامج و الهيئات التي تصبو الى تطوير اداء الجماعات المحلية من خلال تحسين الخدمة العمومية بغية بلوغ أهداف التنمية المحلية .

اشكالية الدراسة :

تتمحور اشكالية البحث كما يلي :***كيف يمكن للمانجمت العمومي ان يكون وسيلة نجاح المؤسسات ولإدارات العمومية لتحقيق التنمية المحلية؟*** أي كيف يمكن للدولة أن تجسد سياسة التضامن الاجتماعي بغية خلق المناخ الملائم في تسيير و تحسين الحياة اليومية للمواطن دون تمييز ولا استثناء ، كخدمة التعليم والصحة والأمن والحماية والرعاية ... الخ .

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية دراستنا بالإلمام بدقة بضبط المفاهيم من خلال ابراز دور المجتمع المدني في رسم خطط التنمية و التشريع بمراعاة مداخل الخدمة العمومية بالتزامن مع أبعاد التنمية المحلية في ذات السياق سنركز عملنا على مستوى الولاية بعرض برنامج العمل الحالي لسلطات ولاية بشار فيما يتعلق بمفاهيم و مجالات الخدمة العمومية و التنمية المحلية مع تحديد أهمية ملف إعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية بالنظر لحساسيته و علاقته المباشرة بالمواطن، من أجل تقريبه من الإدارة مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل متطلباته و الإسراع في تقديم الخدمة له خاصة فيما تعلق باستخراج الوثائق.

و بالتالي التكفل لتوفير ظروف و مناخ ايجابي لتقديم خدمة في المستوى بتحمل كامل مسؤوليات المتدخلين و المبادرة وأخذ الأمور بجدية . من هنا اصبح جليا الانتقال من الإدارة التقليدية الروتينية الجامدة إلى الإدارة الحديثة بمفهومها المعاصر فتباينت أشكالها و أساليبها إلا ان إجماع الباحثين أفرز نوعين من الإدارة على أن لهما السبق و التميز و الانتشار و التأثير الجذري على الفكر الإداري الحديث لإشراك الناس في عمليات صنع القرار في جميع مناطق العالم كما أشار تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2016 عن ترتيب البحرين المتقدم وحفاظها على الصدارة للمرة الرابعة على التوالي منذ عام 2010،

في جاهزية الحكومة الإلكترونية في هذا المجال . و الجزائر على غرار باقي البلدان تعمل بجدّيّة على تطوير الخدمات الإلكترونية من خلال انجاز بوابات إلكترونية في مختلف القطاعات الحكومية و الادارية.

هيكل الدراسة :

حاولنا التركيز على أهمّ الأدوار الّتي تِؤهّل الخدمة العمومية مركّزين عملنا على معالجة ثلاث نقاط :

- الإطار ألمفاهيمي : المناجمت العمومي و مرادفاته ، التنمية المحلية
- إسهامات المناجمت العمومي في تحقيق التنمية في الجماعات المحلية
- مبررات إصلاح الخدمات العمومية و تحسين أدائها لبلوغ إدارة رشيدة: من خلال الممارسة وتجربتنا المتواضعة في هذا الميدان سنتعرض لواقع الخدمة العمومية على مستوى ولاية بشار

المحور الاول :الإطار ألمفاهيمي : المناجمت العمومي و مرادفاته ، التنمية المحلية :

يعد ملف تحسين الخدمة العمومية و الارتقاء بها من أهم الأدوار الناجحة في تسيير الإدارة المحلية لتحسين مختلف الفاعلين على مستوى الوحدة المحلية من مجتمع مدني و مؤسسات عمومية لرفع أدائها التنموي دون الإخلال بالأبعاد البيئية للتنمية المستدامة بغية ضمان الأبعاد الاجتماعية ، الاقتصادية التي تهدف إلى تكفل أحسن بانشغالات المواطن . بكفاءة وفعالية أداء عالية وكذلك بنظرة جديدة للخدمات العمومية لإزدهارالقطاع العمومي و الارتقاء بالأداء إلى المستوى الذي يحقق رفاهية المجتمع.

شكل 1: يوضح علاقة الخدمة العمومية بالمناجمت العمومي

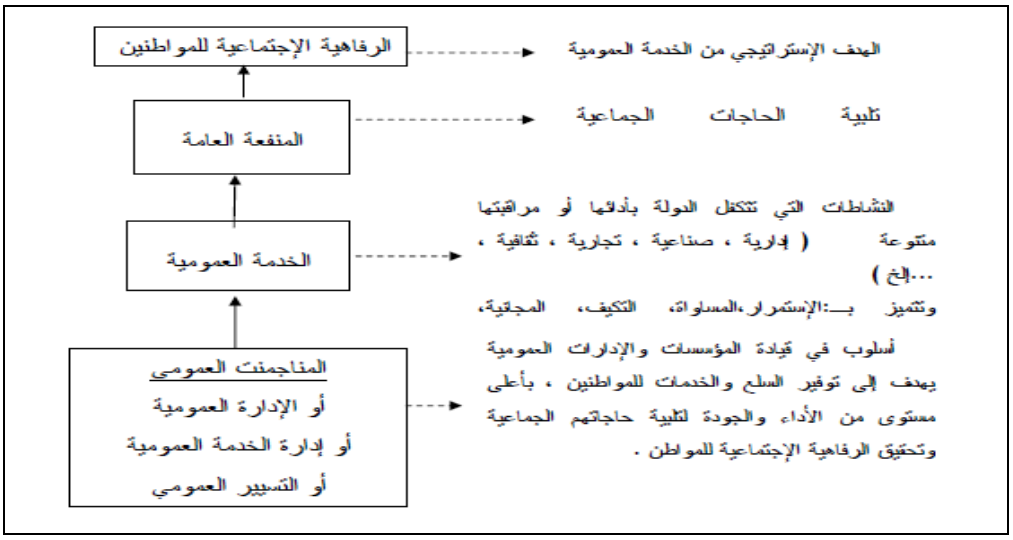

المصدر: محمد مهنا العلي، (1984)، الوجيز في الإدارة العامة .ط1 ، الدار السعودية للنشر و التوزيع ،

على غرار ذلك حددت قوانين الإدارة المحلية الجزائرية موضوع التنمية المحلية، والدور الذي تقوم به الجماعات المحلية الجزائرية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة لتطبيق الإستراتيجية التنموية المسطرة من قبل الدولة. بحيث ترتكز الديمقراطية على بروز دور الجماعات المحلية باعتبارها من أهم مقومات الديمقراطية الشاملة لتحقيق الهدف الاستراتيجي للحكومات الا و هو تحقيق رفاهية المواطن و من هنا برز دور الخدمة العمومية بعد اتساع حدود التعاملات بين المحليات و الانفتاح على العالم الخارجي و ترجم هذا الاهتمام بضرورة تهيئة الإدارة المحلية لنوع جديد من التنمية يصبو إلى التكفل بحاجيات رعاياها بفعالية تعتمد على التميز والخبرة والتخصصية وقدر كبير من المرونة لمسايرة التغيرات السريعة في الاحتياجات وتفعيلها والعمل على تطويرها لإحداث التنمية المستدامة ، من هنا أصبح واضحا أن تحقيق التنمية المستدامة يرتكز على تهيئة الظروف المحلية ، وان الإدارة المحلية تقوم استحداث آليات ترجمت بالانتقال من وضعية الإدارة العمومية أو التسيير العمومي إلى مفهوم اشمل أكثر إدراكا للحاجات المحلية يطلق عليه المانجمت العمومي بغية نجاعة الخدمات العمومية الّتي تتيح استخدام كل الإمكانيات استخداما عقلانيا و امثلا لتحقيق الأهداف المسطّرة . مما سبق و قبل التطرق الى مفهوم

الخدمة العمومية نستعرض اولا الاسباب التي ادت الى الاهتمام بموضوع الخدمة العمومية ، و التعرف على مفهوم الخدمة بشكل عام.

أولا : **الحاجة التي أدت إلى الاهتمام بالخدمة العمومية :**

ادى اتساع حجم المنظمات الى ضرورة استخدام أعداد هائلة من القوى العاملة وبروز مشكلات نتيجة هذا الإستخدام الكبير جعل الحاجة ملحة لإدارة تستطيع التعامل مع هذه المشكلات التي لم يألفها المجتمع الإنساني و صاحب تطور مفهوم المناجمت العمومي الى ظهور كل من أشكال :التعسف الإداري،قضايا الرشوة ،البيروقراطية ،الفساد الإداري،ثقل الاعباء الادارية على المواطن.... مما ادى الى التفكير جديا في تطوير الخدمة عن طريق استخدام كل اساليب التسيير الفعال باستخدام امثل لكافة الموارد المتاحة مع التركيز على الموارد البشرية خاصية فيما يتعلق بالدافعية و الروح المعنوية باستخدام مختلف العمليات الادارية : التخطيط ، التنظيم ، التوجيه . الرقابة بطريقة تؤدي الى مردودية مثلى لتحقيق الاهداف المسطرة من قبل المنظمة او المؤسسة .

1.1 **المقصود بالخدمة:** عرفت على انها أي نشاط او سلسلة من الانشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة و ليس ضروريا ان تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك و مقدمي الخدمة.اما كوتلر فيرى على انها نشاط او منفعة يقم فيها طرف الى طرف اخر و تكون في الاساس غير ملموسة و لا ينتج عنها أي ملكية و ان انتاجها او تقديمها قد يكون مرتبط بمنتج مادي ملموس او لا يكون و من هنا يمكن استخلاص خصائصها على انها نشاطات او منافع غير ملموسة قد ترتبط بسمعة مادية لمقدم الخدمة الى طرف اخر (المستهلك) من خلال عملية التبادل بينهما ، لاشباع حاجات و رغبات المستهلك ، كما لا ينتج عنها نقل للملكية و غالبا ما تستهلك وقت انتاجها.

2.1 **التعرف على الخدمة العمومية (الخدمة العامة او الخدمة المدنية):** يوحي بها تلك الرابطة التي تجمع بين الادارة العامة الحكومية ، و المواطنين على مستوى تلبية الرغبات ن و اشباع الحاجات المختلفة للافراد من طرف الجهات الإدارية و المنظمات العامة هي جميع أنواع الخدمات التي من غير الممكن إستغلالها إلا في إطار جماعي، تتوفر بشكل إجباري وفق قاعدة المساواة والتي ينص عليها القانون ، ويكون من الضروري إستغلالها بمعزل عن قواعد السوق، تتحمل الدولة مسؤولية توفيرها والقيام

بها، من حيث أدائها ومراقبتها. بحيث تضم مجموعة غير متجانسة للخدمات الجماعية ،التي يمكن حصرها في مجموعة الخدمات التالية: **الخدمات الإدارية(** خدمة الحالة المدنية بالبلديات) ،**الخدمات الإجتماعية والثقافية** (خدمة التمدرس الإلزام) ، **الخدمات الصحية ، الخدمات الصناعية والتجارية** (خدمة مؤسسة المياه ، خدمة مؤسسة الكهرباء والغاز) . ومن ثم فإننا يمكن أن نميز من ناحية ثانية بين ثلاثة أنواع من الخدمات العمومية وفق التصنيفات التالية:

- **طبيعة الخدمة المقدمة:** تتضمن خدمة فردية و اخرى جماعية.
- **طبيعة إستهلاك الخدمة:** تتضمن خدمة استهلاك اجباري و أخرى ذات استهلاك اختياري.
- **طريقة تحمل تكلفة الخدمة: خدمة مجانية** تتحمل تكلفتها الخزينة العامة للدولة مثل الامن

العمومي ، الانارة العمومية كل اشكال التهيئة الحضرية ، النوع الثاني **خدمة بالمقابل** يتحمل تكلفتها كليا وبشكل مباشر المستفيد منها: الكهرباء المنزلية ، الغاز، الماء أخيرا **خدمة مدعمة** يتحمل تكلفتها كليا وبشكل مباشر المستفيد منها

كما أنه يمكن المزج بين مختلف المعايير و الاخذ بالمعيار التسويقي لينتج عنه صنفين :

- **خدمة عمومية مجانية** :المقدمة والمفروضة على الجميع ،الحصول عليها مجاني، وإنتاجها يمول بواسطة الإيرادات العامة للدولة (الحصيلة الجبائية خصوصا)مثلا :الأمن، الدفاع ،

خدمات البلدية ، الإنارة العمومية ، النظافة العمومية ، حماية البيئة...الخ

- **خدمة فردية اختيارية** :المقدمة للأفراد بشكل اختياري، وطريقة الحصول عليها بمقابل مثل

الكهرباء، الغاز، الماء،...الخ ، أو تكون مدعمة جزئيا من الخزينة العمومية مثل :نقل عمومي، سلع

وخدمات، تذكرة الدخول للمتحف والملاعب،...بالاضافة الى ذلك يمكن تعريف الخدمة العمومية

حسب ما جاء به د. ثابت عبد الرحمن ادريس في تعريفه للخدمة العامة كعملية : حيث يمكن اعتبار

الخدمة التي تقدمها المنظمات الحكومية على انها تثمثل عمليات ذاب طابع تكاملي ، تنطوي على
مدخلات و تشغيل و مخرجات .

ثانيا : **نماذج السياسات العامة :**

ان الهدف من لجوء الحكومات الى تطبيق كل هذه المفاهيم هو تنفيذ السياسة العامة بحيث قد تكون هناك سياسات جيدة على المستوى النظري والتخطيطي والمنهجي، غير أنها قد تفشل أثناء عملية التنفيذ، فإن نجاح الخدمة العمومية بكل مفاهيمها مرهون بعملية تنفيذ السياسة العامة وبالجهد التحليلي المتلازم لهذه العملية خلال مراحلها وفي ضوء ذلك سنستعرض اهم النماذج :

1.2 **النموذج الهرمي التقليدي**: يتمثل في اسهامات كل من المفكرين الذين وضعو نظريات حول

طبيعة العملية الإدارية وهم: الإدارة العلمية "Frederick Taylor" .مبادئ التنظيم "Henri Fayol"البيروقراطية "Max Weber"ويمثل الشكل الآتي المنظور التقليدي في تنفيذ السياسة العامة[1] حيث يظهر من خلال الشكل أدناه أن كل شخص يعمل في تنفيذ السياسة العامة على شكل تعليمات محددة وأوامر متسلسلة واجب الالتزام بها . و الشخص المنفذ يتم اختياره من قبل صانع السياسة في ضوء معايير فنية، تتمثل في قدرته على العمل وإدراك الوسائل المناسبة لإتمام المهام والواجبات وأهداف السياسة العامة ، بحيث يظهر المخطط اعلاه ي ارتباط تنفيذ السياسة العامة بالإدارة العامة التي يميزها المظاهر السلبية المتمثلة في - :البيروقراطية الجاثمة عليها - .الانضباطية العالية المركزية -الهياكل الهرمية .وهي في مجملها تطبع عملية تنفيذ السياسة العامة التقليدية، بالإضافة إلى الأهداف المميزة لها والمتمثلة في تعظيم المصلحة الأمنية والنفعية.

شكل2 0 :المنظور التقليدي الهرمي في عملية تنفيذ السياسة العامة.

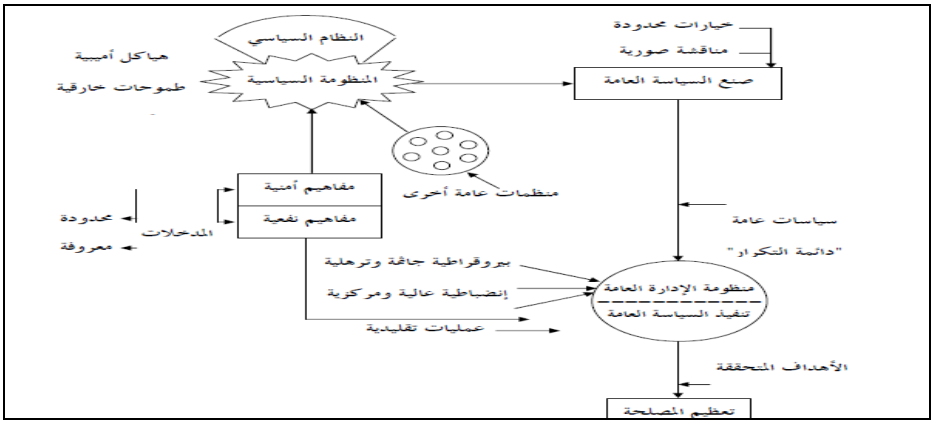

المصدر :فهمي خليفة الفهداوي، المرجع نفسه، ص301 .

2.2 **النموذج الحديث :** يتضح من خلال الشكل ادناه جليا العلاقة بين عملية صنع السياسة العامة والإدارة العامة وتنفيذ هذه السياسة من جهة، وعلاقة كل ذلك بالبيئة والمحيط .أي أن هناك تفاعل وتأثير وتعاون متبادل بين الإدارات والحقول الأخرى في المحيط بوصفها عالما واسع النطاق وما يتخلله من أطر وأنظمة وعمليات، مما جعله نموذجا متشعبا في أبعاده متعددا في أطروحاته، وفي نظرياته .فهذا الأنموذج (الحديث) وعكس الأنموذج التقليدي الذي يتعامل في ظل وجود إدارات وحقول يحكم بينها الانفصال، واتسام فيه التفاعلات بمحدودية التأثير، وانقطاع بارز عن البيئة والمحيط، حيث تمثل الجوانب الرسمية وحالات التدرج الهرمي عبر انسياب السلطة تمثل أهم مرتكزاته المرجعية، عند تنفيذ السياسات العامة.

شكل03:المنظور الحديث غير التقليدي في عملية تنفيذ السياسة العامة..

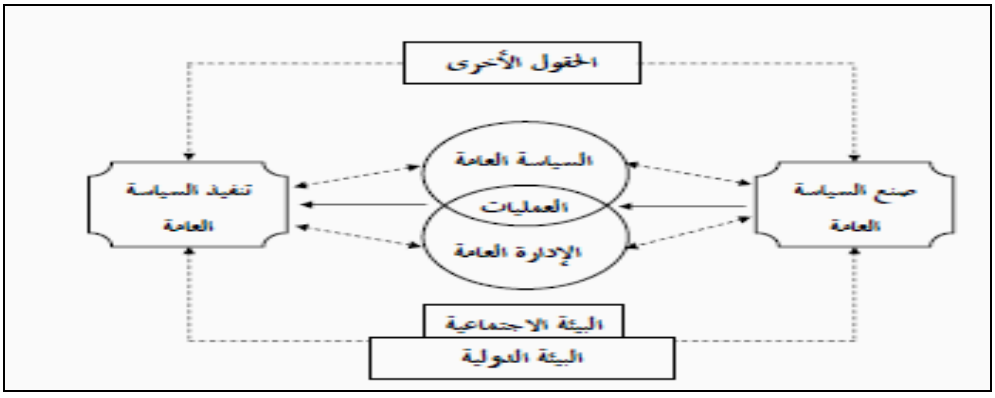

المصدر: المرجع نفسه، ص. 303

ثالثا : التعرف على المانجمت العمومي: تناول العديد من المفكرين موضوع المناجمت ومنهم من عرفه بأنه" الوظيفة العامة التي تهتم من أجل أن تصل منظمة ما إلى الأهداف التي وجدت من أجلها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية [2] . و هناك من يعرفها "Bergeron.P.G" على انها العملية التي بواسطتها تخطط نظم وتراقب موارد المنظمة للوصول إلى أهداف معينة .ويعرف أيضا بأنه" طريقة عقلانية يتم بواسطتها التنسيق بين الموارد البشرية والمادية والمالية نحو تحقيق أهداف معينة ، هذه الطريقة تترجم في عملية تتضمن تخطيط، تنظيم ، إدارة ، وارتكاب النشاطات بطريقة تؤدي إلى مردود أفضل. اما " Terry.G.K " فيرى على انه يثمثل في تحقيق الاهداف بواسطة الاشخاص الاخرين . اخيرا يمكن القول على انه تلك المجموعة من العمليات المنسقة والمتكاملة التي تمثل في التخطيط ،التنظيم، التوجيه الرقابة،أي تحديد الأهداف وتنسيق جهود الأشخاص "لبلوغها.[3]على اساس ذلك يمكن ان نميز بين مستويين من التسيير : تسيير كلي Macro- Management يهدف الى تسيير الوحدة

(تسيير جماعي) ، وتسيير جزئي Micro- Management يهدف إلى تسيير العلاقات بين المسير و المسير

(مستوى ما بين الاشخاص) . حيث نستخلص **أن** المناجمت العمومي يأخذ عدة مرادفات له ، منها : الإدارة العمومية ، التسيير العمومي ، إدارة الخدمة العمومية . إذ يطلق مصطلح "Management في الكثير من الكتابات في مجال المناجمنت العمومي ، كدلالة على إدارة الأعمال والإدارة العمومية كما يمكن أن نصادف معنى الإدارة مرادفا ل: Administration أو لكلمة Management بمعنى الإدارة. عليه فان تحديد مفهوم المناجمنت العمومي الذي يختص بتسيير الإدارة العامة، يقودنا إلى تحديد ماهيته واثبات خصوصيته بالنسبة للإدارة العامة من جهة،والمناجمنت الخاص من جهة أخرى. بحيث ان الأصول العلمية للمناجمنت العمومي تعود إلى مجموعة مكونات علمية أهمها : القانون العمومي ، العلوم السياسية والإدارية ، علم إجتماع المنظمات ، علوم التسيير و الإقتصاد العمومي . عليه فالشخص الممارس للمناجمنت العمومي ينبغي عليه الإلمام بهذه العلوم ، ذات الصلة بمجال المناجمنت العمومي الحديث. فان تم تطبيقها في مجال مؤسسات وإدارات القطاع العام Secteur public يطلق عليها le * l'administration public

(Management public)بحيث تهدف الى توفير الخدمات العمومية للمواطنين و تقوم بتنفيذ السياسة العامة للدولة يمكن حصر تعريفها في ثلاثة فئات :

- كل من أشكال المنظمات الحكومية والإجراءات الإدارية لحل المشاكل وفقا لبعض المقاييس التي تتعلق بزيادة الكفاءة الإنتاجية.
- عنصر يدخل في التفاعلات الحكومية، وتهدف إلى وصف دور البيروقراطية في علاقاتها مع باقي المنظمات الرسمية والاجتماعية في ضوء مبادئ معينة يرتكز عليها النظام السياسي.
- دراسة تحليلية لسلوك الفرد الموظف داخل الدائرة العاملة، و تأثير المحيط في العلاقات الديناميكية بين الدائرة العاملة، والمجتمع الكبير الذي توجد فيه.وأمام هذه الاختلافات لابد من مفهوم جامع، يتضمن العناصر الثلاثة :

أ)**الجانب الموضوعي للإدارة :** أي العملية الإدارية المتمثلة في النشاط الإداري

ب) **الجانب العضوي للإدارة:** أي الجهاز الإداري، أو المنظمة العامة التي تقوم بالعملية الإدارية

ت) **هدف الإدارة العامة:** وهو تنفيذ السياسة العامة [4]

بشكل عام تتكون الإدارة العامة (العمومية) من الوزارات والمحافظات ، الولايات ، البلديات حيث يطلق على الإدارة العامة في اللغة الإنجليزية (Public Administration) وفي اللغة الفرنسية اسم ((Administration Publique وكلمة (Publique) تعني الشيء العام أو الرسمي ، وفي هذا السياق عرفت بأنها تلك الجانب الموضوعي المتعلق بصنع القرارات الإدارية ... والجانب العضوي (الجهاز الإداري والتنظيم العام) والجانب ألهدفي في تحقيق وتنفيذ السياسة العامة والجانب البشري والمالي ،[5] يعتبر الجانب المالي احد أساسيات الإدارة العامة إدارة والذي يكتسي أهمية بالغة لاقترانه بالأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... الخ ، ويظهر ذلك من خلال المالية العامة والتي يعرفها البعض بأنها "العلم الذي يبحث عن كيفيان استخدام موارد الدولة المالية ونفقاتها وميزانيتها لأجل تحقيق أهداف السياسة المالية [6]، كما عرفت بأنها "تلك التواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العمومية ومؤسسات الدولة ، هذا النشاط الذي تبذله الهيئات من أجل الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لإنفاقها بغية الوصول إلى الحاجات العامة.[7] فالحاجيات العامة هي تلك الحاجات التي يصير إشباعها بمعرفة الهيئة (الحكومة ، الوزارات ، الجماعات

المحلية ... الخ) ، وفق ممارسة أنشطة ، ومنه النشاط المالي بالحصول على إيرادات متنوعة ومقابلتها بالنفقات المختلفة ، وبهذين المحورين تشكل الميزانية العامة والتي تعبر عن خطة مالية للدولة تتضمن تقديرا للنفقات والإيرادات والتي أصبحت الآن الهدف الأساسي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية والذي يطلق عليه العجز المؤقت أو المنظم[8](Déficit systématique) بهدف الوصول إلى التوازن في الميزانية ، وهو ما قد يشكل مشكلا لبعض الدول مثل الإصدار النقدي بهدف تمويل النفقات العادية أو بغرض التخفيف من الديون ، أو تمويل التنمية عن طريق التضخم ...، وضمن فروع المالية العامة ما يعبر عنه بالمالية المحلية أو المالية العمومية المحلية كما تسمى بمالية الإدارة المحلية لأنها تخص الهيئات العامة المحلية (الجماعات المحلية. عليه ان مفهوم المانجمت العمومي يختص بتسيير الإدارة العامة، وهذا يقودنا إلى تحديد ماهيته واثبات خصوصيته بالنسبة للإدارة العامة من جهة، والمناجمنت الخاص من جهة أخرى. عليه للمناجمنت العمومي عدة تعاريف منها: . تعريف "jacques chevallier " عرفه على انه يهدف أساسا إلى تحسين نوع وجودة الخدمة عن طريق استخدام تقنيات جديدة في التسيير وتخفيض البعض من صلابة التنظيم، وتلين نظام الاتصال مع البيئية الخارجية .[9] كما عرفه Abessolo "Brigelle lucie بانه استيراد للتقنيات القادمة من القطاع الخاص الخاصة بالتسيير العمومي كما يمثل وسيلة للتحكم في السياسات، أي ضمان التحديد والقيادة في الظروف الاقتصادية المثالية[10] . أما "Ablert Damus " فيراه في ذلك المجال الذي يتصف ه ذلك المجال الذي يتصف عموما ويعرفه الأستاذ بعقلانية من نوع تسيري، والتي هي في علاقة توتر مع العقلانية القانونية التي تتصف بها الإدارة العامة التقليدية، والعقلانية التسييرية هي في الأساس مستوحاة من القطاع الخاص، وهي لا تقصى العقلانية القانونية بل هناك توافق بين العقلانيتين وكل واحدة).مستوحاة من الأخرى، وهذا التوتر هو ميزة من مميزات تسيير المنظمات العام

1.3 الحكم الراشد كنموذج حديث لتسيير الشؤون العامة : يستخدم مفهوم الحكم الراشد في القضايا المحلية والوطنية وفى تسير العلاقات الدولية في إطار مفهوم العولمة .وفى نشأته الأولى لم يكن مفهوما سياسيا، بل كان مفهوما نظريا مؤطرا لمنطق السوق الرأسمالية، بما تفرضه من منافسة بين فاعلين اقتصاديين لمراقبة رؤوس

الأموال والأرباح والأسواق. أما اليوم فقد اخذ منحى دخل بموجبه في الفضاء الاقتصادي العمومي، والأدوات المؤسساتية المشرفة على تسيير موارده حسب مصالح المجموعة الوطنية في دولة ديمقراطية .فمحتواه ينطوي على معان عديدة، أهمها شكل متقدم من الديمقراطية الذي يتيح مشاركة أوسع للمواطنين في تسيير الشؤون العامة ومراقبتها وينطوي أيضا على ضرورة الالتزام بالشفافية والفعالية في تسيير الموارد، والأملاك العمومية والخاصة [11] . حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المنظمات، المؤسسات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. [12] في الجانب الأكاديمي ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب ادارة الأعمال والإدارة العامة كما حلت مجموعة من القيم الجديدة .التمكين، التركيز على النتائج ، التدرج الوظيفي، ونتيجة لما سبق حدث الانتقال من نظام محلى تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام محلى يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. و وفقا لتعريف البنك الدولي فهي تتمثل في نوع العلاقة بين الحكومة والمواطنين وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع. [13] بإشراك المواطنين في التسيير والمراقبة حتى نتجنب التبذير والفساد والرشوة والتخريب والغش في مختلف الأعمال .لذلك يركز المفهوم على قيم والقدرة على التنبؤ والشفافية و المشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع .

2.3 **الحوكمة المحلية :**تستخدم السلطة السياسية وممارسة الرقابة الرشيدة على المجتمع المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتمثل عناصر و سمات الحوكمة المحلية الرشيدة في حسب مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 كما يلي :

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لامركزية مالية، وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوي المحلى.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلى وتهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلى.

كما تتجلى مبادئها فيما يلي :

- **المشاركة :** بمعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحلين كأفراد وجماعات من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الحضرية، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات والمشاريع التي تهمهم.
- **الشرعية :** قبول المواطن المحلى لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في اطار قواعد تستند إلى حكم القانون والعدالة.
- **الكفاءة و الفعالية :**ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلى، ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحلين وتعبر عن أولوياتهم.
- **الشفافية :**وتعني إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلى، حيث يعزز ذلك قدرة المواطن المحلى على المشاركة.
- **الاستجابة :** أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية، وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلى .

المحور الثاني :إسهامات المناجمت العمومي في تحقيق التنمية لدى الجماعات المحلية :

تم إنشاء النواتين الأساسيتان للجماعات المحلية (البلدية و الولاية) في إطار أحكام المادتين 15. 16 من الدستور و معرفة بالقانونين 08/90 و 09/90 المؤرخين في 1990/04/07 بحيث هما الوسيلتان للتنظيم المحلي ومشاركة المواطن في إدارة شؤونه عبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة. و لهذه الاعتبارات تعددت تسميتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه. و سميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية و لأن نشاطها محلي و ليس وطني و من أبرز مهام الجماعات المحلية هي :

- **المحافظة على الممتلكات** :تتمثل في المنشآت الإدارية، التربوية، الثقافية و المنشآت القاعدية كالطرقات و السدود و الجسور و الشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا و أموالا في الصيانة
و التجديد و التصليح و الحماية.

- **التجهيز العام** :تجهيز كل المنشآت و المخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية و الجماعية الاجتماعية و الاقتصادية.
- **المحيط و العمران** :القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كجمع الأوساخ

تنظيف و تزيين الأحياء و محاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان و محاربة

التلوث و حماية البيئة و فرض احترام قواعد البناء و تطوير الأشكال المعمارية الأصيلة و الاستفادة من المخططات في مجال التعمير و البناء، فإن المحيط و العمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة و مصداقية الجماعات المحلية و صدق المسؤولين .

- **النشاط الاجتماعي** :يتمثل في: طلب سكن(في حالة أمر طارئ :حريق ، فيضان، زلزال ... الخ) مساعدة للبناء، طلب معونة غذائية (مائدة رمضان)، التكفل بالمعوزين و المعوقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل .

و هذه الصلاحيات و المهام لا تتم إلا في إطار نظرة جديدة للتسيير بعيد كل البعد عن التسيير العشوائي للشؤون العامة و تستطيع تحقيق التنمية المحلية بمختلف أبعادها و تطوير المساهمة الديمقراطية المحلية و خلق جو من التضامن الوطني بين مختلف شرائحه و هذا لا يكون إلا بإدخال أسلوب التسويق في الجماعات المحلية كنظام جديد و نمط علمي مبني على حرية المواطن (المستهلك). لتحقيق التنمية بشكل منظم و تعزيز الديمقراطية المحلية

أولا: **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية :**

تعد الجماعات المحلية اقرب إدارة للدولة من المواطن والشريك الأوثق مع السلطة المركزية لتنفيذ السياسات العامة .النواة الاساسية لتحقيق التنمية المحلية من خلال تقديم الخدمات العامة والتنمية المستدامة وهذا بحكم قربها من المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسير شؤون المواطنين وتحسين مستوى وضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية والصحية والبيئية، إن فعالية الجماعات المحلية هي وسيلة تحقيق التوازن والتضامن بين مختلف المساحات المهيكلة لبلدنا، فالحقيقة إن التوازنات المحققة للترابط الوطني والمقربة

بين المواطنين ومراكز اتخاذ القرار تتواجد في المستوى المحلي، هذا ما يجعل من مبدأ الجوارية مبدأ أساسيا في اللامركزية لتحقيق توافق بين المقاربة المهيكلة للأقاليم والتي نستطيع بها وضع مشاريع كبرى تضمن مستقبل شبابنا، و بالتالي النهوض باقتصادنا حيث ان اللامركزية بمعالجة فعالة للسياسات الاجتماعية ،للسكن، النقل، توفير مناصب الشغل والتنمية الاقتصادية ، ستسمح نهائيا بضمان التكفل بالاحتياجات الجوارية للمواطن و خصوصيات الأقاليم وكذا الانسجام في النشاط العمومي، كما أن الجماعات المحلية هي الأجدر بجعل المساهمين والنشطاء الاشتراك في اتخاذ القرار ومراقبة تسطير المشاريع الهامة قصد تحقيق التحديث والدينامكية في الأقاليم. من جهة أخرى، فهي تشكل مسار ديمقراطي عميق يسمح للمواطنين بالمشاركة بفعالية في الحياة المحلية ليتدخل بذلك في تجسيد الحكم الراشد و التنمية المستدامة . لذلك من الضروري إقحام المجتمع المدني في كل مسارات اتخاذ القرار، كونها الأحسن تموقعها لمعرفة احتياجات المواطنين من حيث المساعدة لتحقيق التنمية،لتعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع المدني .

1.1 **التنمية المحلية:** إن الهدف الأول و الأساسي للتنمية المحلية يتمثل في رفع و تحسين و ترقية المستوى المعيشي للمواطن, ويتم تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية ، تتمثل في ***برامج التجهيز و البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.***

1.1.1 **برامج التجهيز**: حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية و سنوضح كلا المخططين :

- **على مستوى البلدية المخطط البلدي للتنمية *PCD*** :هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعما للقاعدة الاقتصادية و هو يتشكل من التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية و وفقا للمادة 86 من القانون رقم 08/90 يتوجب على البلدية إعداد مخططاتها و السهر على تنفيذها و تسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه و يشترط في

هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية و كذا المخطط الوطني للتنمية.

- **على مستوى الولايةالمخطط القطاعي للتنميةPSD** :هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي و الذي يسهر على تنفيذه كذلك.و يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك,ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

2.1.1 **البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية:**و هي برامج تستجيب لوضعيات معينة, فهي بذلك ترمي الى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها من أهم هذه البرامج:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:**هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات (2001-2004) و يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها و الى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية .
- **برنامج صندوق الجنوب**:هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية.
- **الصناديق الخاصة**:تهدف هذه الصناديق الى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية. بالإضافة الى صناديق أخرى نذكر منها : الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و صندوق الكوارث الطبيعية...الخ .**و يمكن تلخيص هذه الاهداف كما يلي :**

أ)**تقديم احسن الخدمات للموطنين** : بحيث يتطلب هذا المبدء تنوع من المهارات و الكفاءات

المهياة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة تم تشخيصها و ضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع و القيام بتحليل المعطيات و تحديد نقاط القوة و الضعف و استخلاص النتائج و اخيرا اقتراح الحلول المناسبة

ب) **التركيز على النتائج** : من خلال تحويل البيانات المخزنة الى معلومات في شكل صياغة

نتائج مجسدة على ارض الواقع. تكثيف"دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية و"تقييم مستوى أداء الخدمات العمومية الجزائرية

ت) **سهولة الاستعمال و الاتاحة للجميع** : باستخدام كافة التكنولوجيات للتواصل مع

مختلف الاطراف الفاعلة لضمان الشفافية من اجل دعم و بناء ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين للحد من ظاهرة الفساد في الإدارة العمومية مع تفعيل دورمنظمات المجتمع المدني في تطوير الخدمات العامة لضمان الشفافية خاصة على مستوى الخدمات المحلية الجوارية: الماء والتطهير والنقل الحضري والصحة العمومية."

2.1مساهمة صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية (الصندوق الجماعات المحلية المشترك- سابقا) في التنمية المحلية:إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية: تطبيقاً لأحكام المواد 211 و 212 للقانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية وكذا أحكام المواد من 176 إلى 179 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، تم إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-116 لـ 24 مارس 2014 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ، مهامه وسيره.طبقاً لأحكام هذا المرسوم، بحيث تدخلاته كما يأتي :

- **تدخلات صندوق الجماعات المحلية المشترك:** تخصيص منحة معادلة التوزيع بالتساوي ، خصص الصندوق المشترك للجماعات المحلية منحة معادلة التوزيع بالتساوي المقدرة بـ : 78,76مليار دج، وزعت كما يلي : - 68,76مليار دينار لفائدة 1443 بلدية ، - 10 مليار دينار لفائدة 32 ولاية

- **تخصيص الخدمة العمومية** :مُنح هذا النخصيص بقيمة تُقدر بـ 5 مليار دج لفائدة جميع الولايات للتكفل بنفقات صيانة و تجديد الطرق البلدية .
- **الإعانات الاستثنائية لفائدة البلديات** :تتجلى فيما يلي :

أ) **تخصيص صيانة وحراسة المدارس الابتدائية** : مُنح هذا التخصيص المقدر 15,25 مليار دج لغرض التكفل بالنفقات المتعلقة لصيانة وحراسة المدارس الابتدائية من طرف البلديات.

ب) **التكفل بزيادات أجور مستخدمين الجماعات المحلية**: مُنح تخصيص يقدر بـ 59,97

مليار دج لفائدة الميزانيات المحلية ، لغرض التكفل بزيادات الأجور لما يتجاوز 285000 عون في الإدارة الإقليمية : - 58,02 مليار دج لمستخدمي البلديات و 1,95 مليار دج للمستخدمين المسجلين في الميزانيات اللامركزية للولايات .

ت) **تخصيص تعويض نقص القيمة الجبائية** :يُعد هذا التخصيص السنوي كتعويض

مقابل إلغاء الدفع الجزافي و تخفيض نسبة الرسم على النشاط المهني .قدر مبلغ هذا التخصيص لسنة 2014 بـ 94,8 مليار دج موزع كما يلي :- 65,2 مليار دج لفائدة البلديات ، 20,2 مليار دج لفائدة الولايات و 9,4 مليار دج لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

ث) **الإعانات المالية للتجهيز لفائدة البلديات**:مول الصندوق العديد من المشاريع لفائدة الجماعات المحلية ،في إطار ذلك تم إطلاق برنامج إنجاز ملحقات إدارية بلدية ممولة من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية .يتضمن هذا البرنامج انجاز 1200 ملحقة إدارية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية بقيمة إجمالية تقدر بـ 9,4مليار دج لفائدة 776 بلدية .و في إطار برنامج تجهيز البلديات الممول من طرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية، خُصص مبلغ قدره 40,16 مليار دج لدعم الحظائر البلدية باقتناء 8691 وحدة، من كل الأصناف من بينها الحافلات المدرسية، الشاحنة ، جرافات ،مفرغة القنوات ، الجرار، الجرافة، شاحنة صهريج، قلاب آلي..الخ . بحيث تم توزيعه على المؤسسات التالية.ايضا تم انجاز 4172 وحدة مؤسسة الوطنية

للسيارات الصناعية_بمبلغ مقدر بـ 21,9مليار دج. (قيد الانجاز، نسبة الإنجاز تقدر بـ86 %) ،_حيث تم تسليم 1840 وحدة للشركة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بمبلغ اجمالي يقدربـ 16,4 مليار دج و تسليم 2679 وحدة لشركة تسويق العتاد الفلاحي: تسليم بمبلغ يقدر بـ 1,7 مليار دج .

المحور الثالث : واقع المناجمت العمومي على مستوى ولاية بشار:

شرعت مختلف البلديات والدوائر في تجسيد أساليب جديدة في تسيير الإدرات والمرافق العامة بعيدا عن البيروقراطية وتحسينا للخدمة العمومية. التي شهدت استحسان المواطن بعد بعث علاقة جديدة بين الإدارة والمواطن وإعادة تأهيل مختلف مرافق البلديات وتقليص فترة الانتظار للحصول على مختلف الوثائق وكذا الحد من الأخطاء المرتكبة في مصالح الحالة المدنية، و تحسين التكفل باستقبال الموطن باتخاذ جملة من الإجراءات على غرار:

- عصرنة المؤسسات العامة المحلية ، مع تحسن أداء عمل أعوان الشبابيك التي باتت تتميز بإمكانيات مادية وبشرية تقدم خدمات في المستوى،إضافة إلى الاعتماد على نظام المناوبة،إضافة إلى فتح ملحقات جديدة مع زيادة عدد الأعوان المكلفين بالإمضاء للحد من الاكتظاظ الواقع حول الشبابيك .
- تعيين أعوان ذات كفاءة يشرفون على التوجيه و الاستقبال تنفيذا للتعليمة الوزارية رقم 1445 المؤرخة في 29 أكتوبر 2014 المتعلقة بخصوص استقبال المواطنين و التكفل بتظلماتهم و انشغالاتهم
- في إطار مسعى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، من أجل عصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن، وتحسين العلاقة مع الجميع، تم بالمركز الوطني لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية وتحسين مستواهم ببشار، تنظيم دورة تكوينة لفائدة 59 عون استقبال على مستوى بلديات الجنوب الغربي .
- **تعيين مسئول مكلف بمتابعة القرارات المتخذة وإعداد حصيلة أسبوعية و** شهرية ترسل الى وزارة **وزارة الداخلية بحيث يتم استقبال المواطنين من طرف المسؤولين المباشرين و خلية الاستقبال و نلاحظ في الشكل ادناه تطور حصيلة الاستقبال حسب الجهات المستقبلة لكل من شهر ديسمبر 2017 جانفي 2018 - فيفري 2018:**

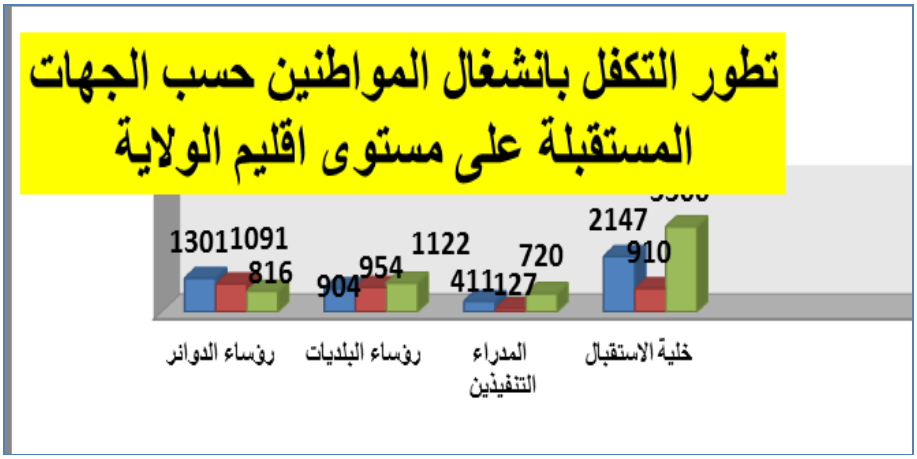

- سعى وزارة الداخلية إلى خلق رقم وطني لكل مواطن جزائري خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 وبطاقة وطنية يستغني بها على كل الوثائق الأخرى في إطار تحسين الخدمة العمومية للمواطن.بالاضافة الى طرح صفحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بغية طرح الانشغالات.
- وضع حيز الخدمة مركز النداء التابع لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية من خلال الاتصال بالرقم المجاني «00 11» على مدار كامل الأسبوع لتمكين المواطن التعبير عن مشاكله على المستوى المحلي و معالجة و تزويده بالمعلومات الضرورية التي يطلبونها لتسهيل وصول المعلومة للمواطن عبر كامل التراب الوطني و الاجابة على كافة انشغاله مما جعل الخط الأخضر أكثر من ضرورة لمعالجة وإجابة المواطنين في مجال التنمية .
- زيادة على استفادة المواطن المتصل من خدمات تلقي المعلومات الخاصة بتكوين الملفات الإدارية مثل بطاقة التعريف الوطنية والدفتر العائلي وشهادة الإقامة وكيفية إنشاء جمعية أوحزب وغيرها، يضاف للمركز أيضا التكفل بشكاوي المواطنين حيث يتم تسجيل المكالمة ويتم الرد على الشكوى من قبل الإدارة الأقرب لمقر سكناهم.
- تمكين المواطن من قديم اقتراحات من شأنها أن تساهم في تثمين المجهودات المبذولة، وتسهل دراسة الأشغال المطروحة على المسؤوليين المحليين

ومعالجتها،لضمان الشفافية و محاربة البيروقراطية حيث يتم الرد فورا على المواطن عبر مركز النداءات لتوضيح الإشكاليات المطروحة.

- العمل على إنشاء بنك معلومات على ضوء عرائض المواطنين واقتراحاتهم من شأنها مساعدة المسؤوليين في ترتيب الأولويات وبفضل قاعدة المعلومات والإتصالات يتم متابعة مشاكل المواطنين في مختلف المجالات من أجل معالجتها من جهة ومن أجل مراقبة السلطات المحلية في أداء واجبها وهو الهدف الذي تسعى وزارة الداخلية لتحقيقه في إطار الديمقراطية التشاركية .بحيث تشير الإحصائيات للاستقبال أن اغلب الفئات المستقبلة على مستوى إقليم الولاية من طرف مختلف الجهات المركزية المحلية و خلايا الاستقبال تحتل فئة المواطنين النسب الكبرى تليه فئة المواظفين ،المتعاملين الاقتصاديين و في أخر المطاف نجد مثلي الجمعيات و اللجان كما هو مشار إليه في الشكل التالي :

- كسب مهارة النقاش الجاد ، ومهارة جمع وتحليل وعرض المعلومات بإستخدام الأسلوب العلمي في ضبط الصورة الحالية الحقيقية للقطاع العام من حيث ، الدور ،الموقع وكفاءة الأداء وتطور العلاقة بين القطاع العام والخاص . بالاضافة الى الوقوف على حقيقة المفاهيم وطرق التسيير ،الإستراتيجية ،الموارد البشرية ،الأداء ،الإتصال ،الرقابة من خلال التكوين المتواصل للإطارات الجماعات المحلية، حيث سبق أن استفاد من هذا التكوين؛ الأمناء العامون للبلديات والدوائر، إلى جانب المكلفين بالميزانية والصفاقات العمومية ورؤساء البلديات.
- التعرف على رسالة المنظمات العمومية والمناجمنت العمومي حفاظا على دور القطاع العام في خلق التوازن الإقتصادي والإجتماعي، مرورا بالإصلاح الإداري والحكم الراشد " الحوكمة" :

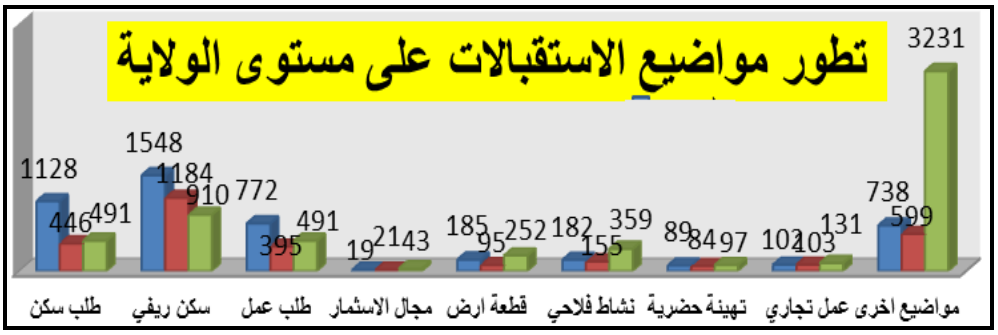

فعلى سبيل المثال لو ناخد حصيلة الاستقبال لشهر فيفري على مستوى الولاية البالغ عددها 5958 و هي اكبر حصيلة مسجلة ، نلاحظ ان حجم الاستقبالات يسجل على مستوى الدوائر و البلديات الرئيسية : بشار و القنادسة و ذلك بالنظر الى عدد السكان و حجم العمليات و المشاريع المسجلة بها . حيث من بين 5958 ن تم التكفل بشكل نهائي بـ1441 وتمت تسوية انشغالتهم اي بنسبة:24,19% . حيث تمت معالجة 789 تم التدخل من اجلها على مستوى الهيئات المعنية وسويت الوضعيات العالقة بها ،تم تسوية 186 منصب في إطار الإدماج المهني،443تم التكفل بها ،تمت تسوية حالتين 02 .تمت تسوية 21حالة والباقي يحضى بمتابعة خاصة من طرف الجهات المعنية . كما هو مبين في الملحق رقم 01 .

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية نستنج ان مدى الدور الهام الذي تلعبه هذه الجماعات في دفع عجلة التنمية المحلية الى الأمام من خلال إيجاد الطريقة المثلى التي تمكن من الوصول إلى تسيير فعال و ناجع يسمح بالاستعمال الأمثل للموارد لبلوغ اهداف التنمية و بالتالي تحقيق الهدف الاستراتيجي الا و هو تحقيق رفاهية المواطن بالاعتماد على نظام تسيري فعال يتجلى في المناجمنت العمومي كضرورة حتمية تسمح للعمل الحكومي بتنفيذ مختلف سياستها العامة. و كأداة تنفيذية لسلطة الدولة ولمؤسساتها الرسمية .وبالتالي يمكن القول بأن المناجمنت العمومي يعد الطريقة التي تتحول بها السياسات العامة للدولة إلى أهداف قابلة للتنفيذ بين حياة المواطن لحصوله على أعلى مستوى كفاءة الأداء بأقل تكلفة وأفضل جودة. من خلال التحامهم بالبرامج التنموية التي تخدم مجتمعهم، ووسيلة للمساهمة في تحقيق الرخاء والتقدم كمحرك فاعل في عملية التنمية ، بمسايرة مخططات

وبرامج التنمية لكافة الإمكانيات المتاحة فضلا عن تحقيق تنمية اجتماعية موازية للتنمية الاقتصادية مما يوفر عوامل استدامة هذه التنمية بأبعادها المختلفة . و في الاخير نلخص ذلك في مجموعة من التوصيات باختصار ، ان امكانية تطبيق مفهوم المناجمنت العمومي كمدخل يتطلب :

- ضرورة ادراك المجتمع للامكانيات المتاحة .
- ضرورة ادراك افراد المجتمع الاولويات التنمية.
- تفعيل ادراك المجتمع لقيمة المال العام.

المراجع

[1] الفهداوي فهمي خليفة.(2001). ، السياسة العامة، منظور كلي في البيئة والتحليل "دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان .

[2] مراد بن سعيد، (2003) ، العقلانية التسييرية في الإدارة الجزائرية"،رسالة ماجستير فى التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،ص25 .

[3] محمد رفيق الطيب ، (2006)"مدخل للتسيير:أساسيات ، وظائف ، تقنيات (الجزء الأول :التسيير والتنظيم والمنشأة) "الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

[4] إبراهيم عبد العزيز شيحا،(1985)، اصول الادارة العامة ، مؤسسة المعارف للطباعة و النشر ، ص273 .

[5] كرون وولش ، (1991) ، الخدمات العامة وآليات السوق - ترجمة محسن إبراهيم الدسوقي – دار الإدارة العامة للطباعة والنشر.

[6] محمد المحمدي الماضي ،(1994)، السياسات الإدارية – مطبعة كلية الزراعة – جامعة القاهرة.

[7] محي الدين الأزهري، (1993)، الإدارة ودور المديرين – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى القاهرة .

[8] إجلال عبد المنعم حافظ ،(2007) ، سوسن عبد الفتاح وهب – أصول التنظيم والإدارة – جامعة القاهرة.:

[9] Ethier Girard.(1995) le manageant public. Enap. Québec .

[10] بول سامنويل، (1993)علم الاقتصاد والدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني ، مصطفى موفق، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .

[11] بومدين طاشمة،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، تم تصفح الموقع يوم13 /2008/02.

[12] عبد الحميد قرفي،(2008)، الإدارة الجزائرية مقارنة سيولوجية، الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع .

[13] محمد مهنا العلي،(1984) ، الوجيز في الإدارة العامة .ط 1، الدار السعودية للنشر و التوزيع .

ملحق رقم 01:

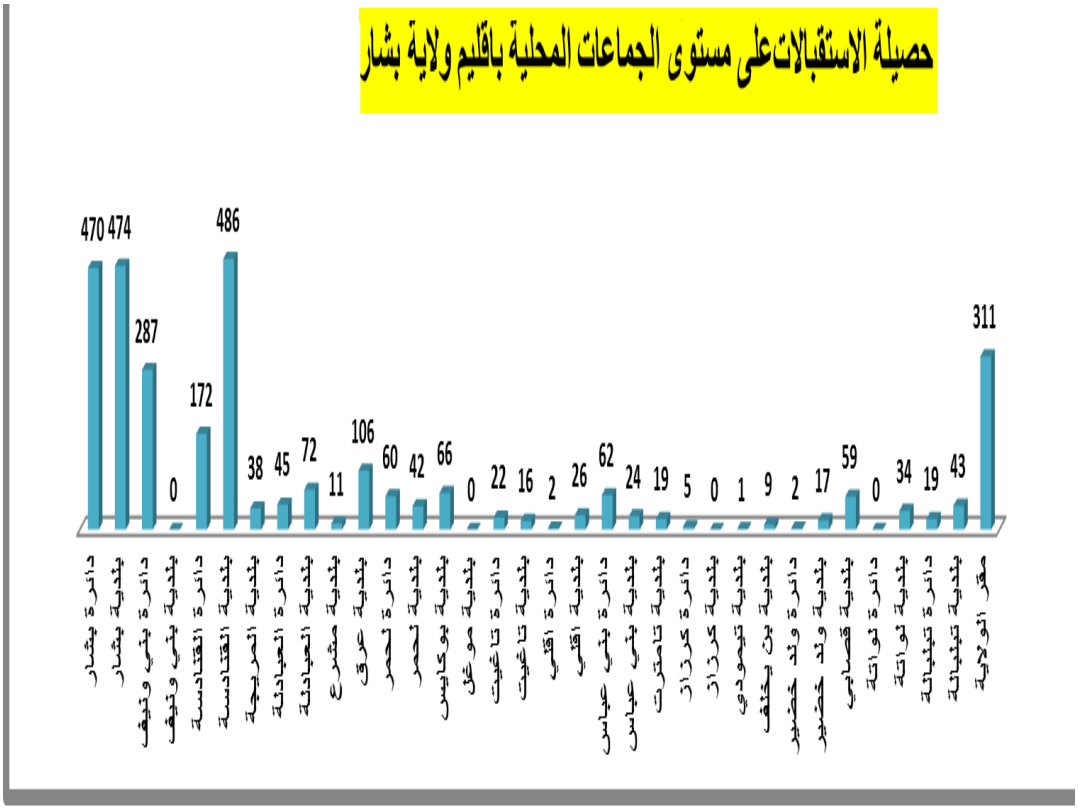
حصيلة الاستقبالات على مستوى الجماعات المحلية باقليم ولاية بشار
470
474
287
0
172
486
38
45
72
11
106
60
42
66
0
22
16
2
26
62
24
19
5
0
1
9
2
17
59
0
34
19
43
311
دائرة بشار
بلدية بشار
دائرة بني ونيف
بلدية بني ونيف
دائرة القنادسة
بلدية القنادسة
بلدية المريجة
دائرة العبادلة
بلدية العبادلة
بلدية مشرع
بلدية عرق
دائرة لحمر
بلدية لحمر
بلدية بوكايس
بلدية موغل
دائرة تاغيت
بلدية تاغيت
دائرة اقلي
بلدية اقلي
دائرة بني عباس
بلدية بني عباس
بلدية تامترت
دائرة كرزاز
بلدية كرزاز
بلدية تيمودي
بلدية بن يخلف
دائرة ولد خضير
بلدية ولد خضير
بلدية قصابي
دائرة ثوانية
بلدية ثوانية
دائرة تيميانة
بلدية تيميانة
مقر الولاية